الأمم المتحدة

A/AC.109/2003/1

الجمعية العامة

Distr.: General
5 February 2003
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولا –	معلومات أساسية	١-٣	٣
ثانيا –	الجوانب الدستورية والقانونية والسياسية	٤-١١	٣
	ألف – لمحة عامة	٤-٨	٣
	باء –الانتخابات الأخيرة والمسائل السياسية	٩-١١	٦
ثالثا –	الميزانية	١٢-١٣	٧
رابعا –	الأحوال الاقتصادية	١٤-٣٢	٨
	ألف – لمحة عامة	١٤-١٦	٨
	باء – القطاعات الاقتصادية	١٧-٢٤	٩
	١ – الزراعة وصيد الأسماك	١٧-١٨	٩
	٢ – التصنيع والصناعة	١٩-٢١	١٠
	٣ – السياحة	٢٢-٢٤	١١

210203 210203 03-23722 (A)
0323722

جيم –	المالية العامة	٢٥-٢٧	١٢
	١ – الخدمات المالية المحلية	٢٥—٢٦	١٢
	٢ – المالية الدولية	٢٧	١٣
دال –	النقل والاتصالات	٢٨-٢٩	١٣
هاء –	المرافق العامة والمياه والصرف الصحي	٣٠-٣٢	١٤
خامسا –	المسائل العسكرية	٣٣	١٥
سادسا –	الأحوال الاجتماعية	٣٤-٤٦	١٥
	ألف – الأيدي العاملة	٣٤	١٥
بـاء –	التعليم	٣٥-٣٨	١٦
جيم –	الصحة العامة	٣٩-٤٢	١٧
دال –	حقوق الإنسان والمسائل المتصلة بها	٤٣	١٩
هاء –	الجريمة ومنع الجريمة	٤٤-٤٦	١٩
سابعا –	البيئة	٤٧-٤٩	٢٠
ألف –	حماية الموارد الطبيعية	٤٧-٤٨	٢٠
بـاء –	حالة الاستعداد للكوارث	٤٩	٢١
ثامنا –	المركز السياسي للإقليم في المستقبل	٥٠-٥٤	٢٢
ألف –	موقف حكومة الإقليم	٥١	٢٢
بـاء –	موقف الدولة القائمة بالإدارة	٥٢-٥٣	٢٢
جيم –	الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	٥٤	٢٣

أولا – معلومات أساسية

١ – يقع إقليم جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة[١] في الجزء الشرقي من البحر الكاريبي على مسافة نحو ١ ٠٠٠ ميل إلى الجنوب الشرقي من ميامي و ٤٥ ميلا إلى الشرق من بورتوريكو. ويتكون الإقليم من ثلاث جزر رئيسية (سانت كروا وسانت جون وسانت توماس) وجزيرة صغيرة واحدة (جزيرة ووتر) التي نُقلت مؤخرا إلى نطاق سلطة حكومة الإقليم. وتقع العاصمة، شارلوت أمالي، في جزيرة سانت توماس.

٢ – وكانت هذه الجزر، التي زارها كريستوفر كولومبوس في عام ١٤٩٣ (إلى جانب ما يسمى الآن بجزر فرجن البريطانية)، إقليما تابعا للدانمرك خلال الفترة من عام ١٧٥٤ إلى عام ١٩١٧ عندما اشترتها الولايات المتحدة الأمريكية. وتولى إدارة شؤونها سلاح بحرية الولايات المتحدة حتى عام ١٩٣١ وبعد ذلك أصبحت خاضعة لإدارة وزارة داخلية الولايات المتحدة. وفي الوقت الحاضر، يضطلع مكتب شؤون الجزر بمهام وزير الداخلية فيما يتعلق بالإقليم وغيره من المناطق الجزرية. وتستند خطة المكتب الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ إلى هدفين اثنين هما مساعدة الجزر على تطوير حكومة أكثر فعالية وذلك عن طريق توفيره للمساعدة المالية والتقنية، والمساعدة على إدارة العلاقات بين الجزر والنظام الاتحادي بالترويج لسياسات اتحادية مناسبة[٢].

٣ – ووفقا لنتائج تعداد السكان بالولايات المتحدة المنشورة في تموز/يوليه ٢٠٠١، بلغ عدد سكان جزر فرجن ٦١٢ ١٠٨ نسمة في عام ٢٠٠٠ أي بزيادة قدرها ٧ في المائة (٦ ٨٠٣ أشخاص) منذ التعداد السابق الذي كان قد أُجري في عام ١٩٩٠[٣]. أما النسبة المئوية للسكان المولودين خارج الولايات المتحدة فقد بقيت ثابتة خلال العقد الماضي بينما تراجعت من ٣٣,٩ في المائة عام ١٩٩٥ إلى ٣٣,٢ في المائة عام ٢٠٠٠. وأما معظم المهاجرين الأجانب فهم من الجزء الشرقي من منطقة البحر الكاريبي والجمهورية الدومينيكية، في حين يأتي المهاجرون المحليون من بورتوريكو والولايات المتحدة (للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر A/AC.109/2002/4، الفقرتان ٣ و ٤).

ثانيا – الجوانب الدستورية والقانونية والسياسية

ألف – لمحة عامة

٤ – تشكل جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة إقليما منظما وغير مدمج بالولايات المتحدة. وبعد اعتماد الدولة القائمة بالإدارة للقانون الأساسي لجزر فرجن (١٩٣٦)، الذي نُقح في عام ١٩٥٤، منح الإقليم قدرا من الحكم الذاتي في الشؤون المحلية. ويرأس السلطة

التنفيذية حاكم ينتخبه الشعب، ويقوم هو بتعيين رؤساء الإدارات التنفيذية، بمشورة وموافقة السلطة التشريعية.

٥ - كانت هناك خمس محاولات منذ أن نقحت الدولة القائمة بالإدارة القانون الأساسي لجزر فرجن في عام ١٩٥٤، للاستعاضة عنه بدستور مكتوب محليا يقره شعب الإقليم ويعمل على تنظيم الآليات الحكومية الداخلية. غير أنه لم ينجح أي منها. وفيما يتعلق بالوضع السياسي للإقليم، أُجري أول وآخر استفتاء بخصوص طائفة من الخيارات السياسية في عام ١٩٩٣. ومع ذلك، لم يدل بالأصوات سوى ٢٧ في المائة من مجموع الناخبين، صوّت ٨٠,٣ منهم لصالح الاحتفاظ بالوضع الحالي. واعتبرت النتيجة لاغية لأنه لم يشترك في التصويت سوى أقل من ٥٠ في المائة من مجموع الناخبين. وفي عام ٢٠٠٠، طرح تشريع في مجلس شيوخ الإقليم من أجل إنشاء آليات لعقد مؤتمر دستوري، ولكن مشروع القانون سقط بانتهاء فترة انعقاد المجلس بنهاية العام. وتفيد تقارير صحفية صدرت في آب/أغسطس ٢٠٠١ بأن أحد شيوخ الإقليم أعاد طرح مشروع قانون يطلب من المجلس عقد مؤتمر دستوري في عام ٢٠٠٣[٤]. ولكن لم تتخذ أية خطوات أخرى. وسيتعين عرض مشروع الدستور المنبثق عن المؤتمر على الناخبين بالإقليم في استفتاء، ثم يعرض على كونغرس الولايات المتحدة الذي يحق له أن يعدله أو يعتمده أو يرفضه. وفي هذا الصدد، بدأت في أيار/مايو ٢٠٠٠ الأعمال التشريعية في لجنة الموارد بمجلس النواب في واشنطن العاصمة لإقرار مشروع قانون مقترح (رقم ٣٩٩٩) من أجل إيضاح عملية اعتماد جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وغوام دستورا محليا (للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر A/AC.109/2002/4، الفقرة ٦). إلا أن اللجنة الجامعة بمجلس النواب لم تتخذ أي إجراء بشأن مشروع القانون وقد انقضت مدى صلاحيته، وفقا للنظام الداخلي للكونغرس[٥]. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أعلن الحاكم في خطابه الذي أدلى به عن حالة الإقليم أنه سيدعو إلى عقد مؤتمر دستوري خامس لصياغة دستور "يتيح تحقيق حكم أكثر فعالية وهياكل تستجيب لاحتياجات جميع السكان ويعزز الحكم المحلي ويقويه في جزر سانت كروا وسانت جون وسانت توماس من خلال إدارة البلديات[٦].

٦ - وتضم السلطة القضائية محكمتين وهما: محكمة جزر فرجن المحلية الاتحادية للولايات المتحدة، التي يقوم رئيس الولايات المتحدة بتعيين القضاة فيها، بمشورة وموافقة الشيوخ في الإقليم؛ ومحكمة جزر فرجن الإقليمية للولايات المتحدة، التي يقوم الحاكم بتعيين تسعة قضاة فيها. وللمحكمة المحلية الاتحادية سلطة الفصل في القضايا المدنية والجنائية والاتحادية. وقد أشار الحاكم، في خطابه الذي أدلى به عن حالة الإقليم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، إلى أن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي الولاية القضائية الوحيدة تحت راية الولايات المتحدة

التي لا توجد لديها محكمة استئنافية خاصة بها تتولى تفسير قوانينها، وأفاد بأن كونغرس الولايات المتحدة أصدر إذنا منذ ٢٠ عاما مضت، بموجب قانون الأقاليم الشامل، بإنشاء محكمة عليا لجزر فرجن. وقد قامت غوام بهذه الخطوة في عام ١٩٩٦. وحث الهيئة التشريعية في الجزيرة على تقديم مشروع قانون لعقد مؤتمر دستوري ليتسنى إنشاء هذه المحكمة التي قال إنها ستكون علامة بارزة في طريق سعي الجزيرة على طريق تقرير مصيرها.

٧ - وتتألف الهيئة التشريعية، وهي هيئة مكونة حاليا من مجلس واحد، من ١٥ شيخا، وتنتخب لمدة سنتين بالتصويت الشعبي (انظر الفقرة ٨ أدناه عن الخطوات التشريعية المتخذة لتغيير عدد الشيوخ). وتتمتع الهيئة التشريعية بسلطة سن القوانين على أن تتماشى هذه مع القوانين الاتحادية التي يطبقها على الإقليم كونغرس الولايات المتحدة ولا تنتقص من الحقوق التي كفلتها المعاهدات، والاتفاقات الدولية، أو الحقوق الواردة في شرعة حقوق الإنسان في القانون الأساسي. ويرد في هذه الشرعة، في جملة أمور، الحق في الإجراءات القانونية الواجبة، والمساواة في الحماية وحرية التعبير، والتجمع والدين. ويحق للهيئة التشريعية أن تصدر سندات، وتفرض رسوما جمركية (حتى ٦ في المائة) وتشرف على الإدارات التنفيذية. ويخضع التشريع لموافقة الحاكم، الذي يحق لثلثي المجلس التشريعي أن يبطل حقه في النقض. ويحتفظ كونغرس الولايات المتحدة بحق إبطال أي قانون تسنه الهيئة التشريعية المحلية ويقوم مندوب يُنتخب شعبيا بتمثيل جزر فرجن في مجلس النواب في كونغرس الولايات المتحدة، ويحق له التصويت في اللجان التي يشارك فيها، ولكن لا يحق له المشاركة في التصويت الرئيسي. ولا يوجد ممثل عن الإقليم في مجلس شيوخ الولايات المتحدة كما لا يتمتع الإقليم بحق دستوري للمشاركة في انتخابات رئيس الولايات المتحدة. وفي هذا الصدد، أشار الحاكم، في كلمته التي ألقاها بمناسبة توليه السلطة في عام ٢٠٠٣، إلى أن جزر فرجن دفعت نفس الثمن الذي دفعه الأمريكيون الآخرون في أوقات السلم والحرب، وأضاف قائلا ''إن من الإنصاف فحسب أن نكون جديرين بجميع الفوائد التي ينعم بها مواطنو الولايات المتحدة، بما في ذلك حق التصويت لرئيس الجمهورية ونائب رئيس الجمهورية، فضلا عن كامل امتيازات التصويت في الكونغرس''[٧].

٨ - وفي عام ٢٠٠٠، اتخذت خطوات أولية لخفض حجم الهيئة التشريعية من ١٥ عضوا إلى ٩ أعضاء. وعلى الرغم من أن هذا التخفيض كان يسعى إليه بنشاط وفد الإقليم لدى كونغرس الولايات المتحدة وأيده فيما بعد تأييدا ساحقا الناخبون في الجزيرة في الاستفتاء الذي أجري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (انظر A/AC.109/2002/4، الفقرة ٩)، فقد أخفق هذا الإجراء بأغلبية ١٠ أصوات مقابل ٥ أصوات عندما نوقش مشروع القانون في مجلس الشيوخ التابع للإقليم في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠١. وقد برزت مرة أخرى مؤخرا مسألة

خفض حجم الهيئة التشريعية في سياق الاحتياجات الشعبية على الزيادات التي ووفق عليها بالنسبة لمرتبات أعضاء الهيئة التشريعية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ويُتوقع أن يعرض مرة أخرى مشروع قانون في هذا الصدد في أوائل عام ٢٠٠٣[٨].

باء – الانتخابات الأخيرة والمسائل السياسية

٩ – هناك ثلاثة أحزاب سياسية في الإقليم وهي: الحزب الديمقراطي، وحركة المواطنين المستقلين والحزب الجمهوري. وقد أجريت في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ آخر انتخابات لانتخاب حاكم الإقليم وأعضاء الهيئة التشريعية للإقليم الخمسة عشر ووفد الإقليم إلى كونغرس الولايات المتحدة. أما في انتخابات الحاكم، فقد انتخب الحاكم الحالي، وهو تشارلز و. تيرنبول لمدة أربع سنوات أخرى بحصوله على ٥٠,١٥ من الأصوات، وهو من الحزب الديمقراطي ويشغل هذا المنصب منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. كذلك أعيد انتخاب دونا كريستينسن، وهي من الحزب الديمقراطي، للمرة الرابعة لمنصب مندوب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة لدى كونغرس الولايات المتحدة الذي يستمر سنتين.

١٠ – وأفضت الانتخابات التشريعية إلى انتخاب ١٥ عضوا في مجلس الشيوخ منهم ثمانية أعضاء من الحزب الديمقراطي وعضوان من حركة المواطنين المستقلين وخمسة أعضاء لا ينتمون إلى أي حزب[٩].

١١ – وقد أشار الحاكم تيرنبول، في كلمته السنوية التي ألقاها عن حالة الإقليم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، إلى مجموعة من الصعوبات التي كانت تواجهها جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة عندما تولى منصبه لأول مرة في عام ١٩٩٩، وهي ركود الاقتصاد وانخفاض العائدات وزيادة العجز وعدم الوفاء بالزيادات في المرتبات الحكومية، وشبح الإفلاس واحتمالات أن تتولى الحكومة الاتحادية مقاليد الأمور في هذا الشأن. وواصل حديثه قائلا إن الحكومة، على الرغم من العقبات التي ووجهت خلال عام ٢٠٠٢، واصلت تحقيق تقدم مطرد في تركيزها على الانضباط الضريبي ودعم مشاريع الإعمار في القطاعين العام والخاص، وتوسيع مرافق السياحة وخفض الجريمة وحماية البيئة. وفي ختام حديثه، تطرق إلى رد الفعل المعارض الساخن لدى الجمهور فيما يتعلق بالزيادات التي أذنت بها الهيئة التشريعية الرابعة والعشرين قبل انتهاء ولايتها في مرتبه هو ومرتب نائب الحاكم وأعضاء مجلس الشيوخ، وأعلن أنه سيوقف هذه الزيادة في المرتبات. أما بالنسبة لعلاقة الإقليم بالحكومة الاتحادية، فقد واصلت النائبة كريستينسن في عام ٢٠٠٢ التركيز على مسائل من قَبيل رفع القيود عن نظام المعونات الطبية (Medicaid)، وتقديم مزيد من الأموال الاتحادية لتقديم

الرعاية الصحية لذوي الدخل المنخفض من السكان، وتأمين فوائد أخرى للفقراء والمعوقين[١٠].

ثالثا – الميزانية

١٢ – ورد في ورقتي العمل السابقتين (A/AC.109/2001/3، الفقرات ١٣ و ١٧) و (A/AC.109/2002/4، الفقرة ١٣ إلى ١٧) وصف تفصيلي للحالة المالية الحرجة للإقليم في نهاية التسعينات والتدابير التي اتخذت على الصعيدين الاتحادي والمحلي لتجنب الإفلاس. ولا تزال الموافقة على ميزانية الإقليم تتم منذ عام ٢٠٠٠ في إطار الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٠– ٢٠٠٥ لمكتب شؤون الجزر، وهي خطة تدعو جميع إدارات الجزر إلى تنفيذ خطط طويلة الأجل لتحسين الإدارة المالية بحلول عام ٢٠٠٥. وفي هذا الصدد، أكد مكتب شؤون الجزر من جديد مؤخرا أن حجم المساعدة الاقتصادية المقدمة إلى الأقاليم يحدده مكتب مراجعة الحسابات العام المحلي، وذلك بهدف حماية الاستثمارات الاتحادية من ''التبديد والغش وسوء الاستعمال''[١١]. ووفقا لما ذكره الحاكم، فإن إدارته عملت دون كلل من أجل إنعاش العلاقة مع الحكومة الاتحادية وتوطيدها لإنجاز عمليات مراجعة الحسابات التي تأخر إنجازها منذ وقت بعيد وجعل الحكومة المحلية تمتثل للمعايير الاتحادية لمراجعة الحسابات وذلك لأول مرة. وقد كان من شأن الثقة التي وضعتها الوكالات الاتحادية مؤخرا في جزر فرجن أن أفضت، كما تفيد التقارير، إلى حدوث زيادة في المنح التي تمولها الحكومة الاتحادية وذلك بنحو ٥٠ في المائة منذ عام ١٩٩٩. وأشارت عمليات مراجعة الحسابات أيضا إلى تحقيق تقدم نحو وضع ميزانية متوازنة هيكليا. ووفقا لما ذكره الحاكم، فإن مراجعة الحسابات تظهر وجود تحسن مالي مستمر من السنة المالية ١٩٩٩، التي انتهت بعجز قدره ٥٠ مليون دولار. وقد انتهت السنة المالية ٢٠٠٠ بعجز قدره ٨ ملايين دولار وانتهت السنة المالية ٢٠٠١، التي روجعت حساباتها مؤخرا، بفائض قدره ٣٥ مليون دولار. وفي حين يتوقع حدوث انخفاض في السنة المالية ٢٠٠٢ (كما هو الأمر في الولايات الأخرى جراء الانخفاض الاقتصادي على الصعيد الوطني)، إلى جانب ما يواجه الإقليم من ضغوط في مجال تدفق النقد على المدى القصير، فإن الحاكم يرى أن هناك تقدما ماليا يتحقق باطراد.

١٣ – ووفقا لما ذكره الحاكم، فقد أحرز أيضا تقدم متواصل في عام ٢٠٠٢ في الجهود المبذولة لخفض أعباء الديون المتراكمة على الإقليم واستحداث مزيد من مصادر الدخل على الصعيدين المحلي والاتحادي، وبعد ضمان إلغاء قرض إعصار هيغو البالغ ٤٦ مليون دولار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أفاد الحاكم بأن حكومته تقدمت بسرعة بالتماس لإلغاء قرض إعصار مارلين البالغ ١٦٠ مليون دولار من خلال احتياطيات الوكالة الاتحادية لإدارة

الطوارئ. وفيما يتعلق بالإيرادات الضريبية أشار إلى أن أرقام الجباية الضريبية لعام ٢٠٠٢، بفضل الجهود المتواصلة التي بذلها مكتب الإيرادات الداخلية ونجاح لجنة التنمية الاقتصادية في توسيع نطاق صناعة الخدمات المالية، كانت مساوية لأرقام عام ٢٠٠١ القياسية البالغة ٥١٨ مليون دولار. إلى جانب ذلك، أفاد الحاكم بأن أنشطة الضغط ما زالت مستمرة لدى الكونغرس من أجل حماية صناعة ''الروم'' بتمديد فترة الحسم الممنوح لضريبة ''الروم'' التي سوف تنتهي في نهاية عام ٢٠٠٣. وذكر أن حكومة الإقليم واصلت أيضا ممارسة الضغط على واشنطن بهدف التقليل إلى أدنى حد مما يمكن أن يترتب على مجموعة الحوافز الاقتصادية التي اقترحها الرئيس بوش مؤخرا من آثار سلبية على جزر فرجن، وبهدف المشاركة في برامج تهدف إلى تغطية التكاليف المتزايدة لنظامي المعونة الطبية (Medicaid) وضمان الوطن، ولتوسيع نطاق الحسومات الضريبية الاتحادية ليشمل جميع دافعي الضرائب على جزر فرجن ولجعل الحكومة الاتحادية تشارك في تحمل تكاليف برنامج ائتمانات ضريبة الدخل المكتسب، الذي يخفف العبء على ذوي الدخل المنخفض من السكان. ووفقا لما ذكرته وسائط الإعلام، فإن العرض الإيجابي الذي قدمه الحاكم فيما يتعلق بالحالة المالية في عام ٢٠٠٢ قوبل بالشك من جانب بعض أعضاء مجلس الشيوخ الذين طلبوا مزيدا من التفاصيل بشأن الصعوبات التي تواجه في مجال التدفق النقدي وبشأن البرامج الجديدة الرامية إلى إدرار الدخل[١٢].

رابعا – الأحوال الاقتصادية

ألف – لمحة عامة

١٤ – قُدّر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في جزر فرجن في عام ٢٠٠٠ بمبلغ ٠٠٠ ١٥ دولار. وقُدّر هذا النصيب في الولايات المتحدة خلال السنة نفسها بمبلغ ٢٠٠ ٣٦ دولار. وتشكّل السياحة النشاط الاقتصادي الأساسي، حيث تحقق ما يزيد على ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، يليها قطاع التصنيع الذي يتكون من تكرير النفط والمنسوجات والأجهزة الإلكترونية والمستحضرات الصيدلانية وتجميع الساعات والحُلي[١٣].

١٥ – ومع تخفيض حجم القطاع العام، تكثّف الحكومة جهودها لتشجيع استثمارات جديدة للقطاع الخاص في الإقليم عن طريق منح تخفيضات ضريبية. وللاستفادة من هذه التخفيضات، ينبغي على الشركة أن تستثمر على الأقل مبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار وتعيّن على الأقل ١٠ موظفين (٨٠ في المائة منهم يجب أن يكونوا مقيمين في جزر فرجن) وتقدّم تبرعات يُتّفق عليها إلى مجموعات لا تبغي الربح. وفي شباط/فبراير ٢٠٠١، أُقرّ تشريع يدمج عددا من الهيئات الإنمائية الصغيرة في لجنة التنمية الاقتصادية الجديدة. ووفقا للمدير التنفيذي

للجنة، فإن غالبية الشركات البالغ عددها ٥١ شركة والتي قدّمت طلبات للاستفادة من التخفيضات الضريبية في عام ٢٠٠٢ تعمل في مجالي الخدمات المالية والتصنيع الخفيف. وبالرغم من هذه البداية الإيجابية، يلاحظ رئيس اللجنة أن مشاكل داخلية، كالجريمة والتعقيدات البيروقراطية والتحديات التي يواجهها قطاع التعليم والصيت الشائع للإقليم بأنه مجرد وجهة سياحية، ما زالت لا تشجع بعض المستثمرين المحتملين[١٤].

١٦ - وفيما يتعلق بالتجارة، فإن جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة معفاة من تطبيق قانون جونز الذي يقضي بأن يتم الشحن بين موانئ الولايات المتحدة على متن سفن تحمل علَم الولايات المتحدة. ويستفيد الإقليم من تسهيلات تجارية مواتية أخرى كجزء من علاقته بالدولة القائمة بالإدارة. بيد أن الإقليم يعاني عموما من عجز تجاري يُعزى إلى الاعتماد الشديد على السلع المستوردة، ويأتي معظمها من الولايات المتحدة.

باء - القطاعات الاقتصادية

١ - الزراعة وصيد الأسماك

١٧ - تمثل الزراعة جزءا صغيرا في اقتصاد الإقليم منذ انحسار إنتاج السكّر في الستينات. وفي تعداد السكان لعام ١٩٩٠، لم يكن يعمل في الزراعة أو صيد الأسماك إلا ١,٢ في المائة من السكان النشطين اقتصاديا. وتقلّصت هذه النسبة لتصل إلى ٠,٧ في المائة في عام ٢٠٠٠. ونتيجة لذلك، يستورد الإقليم حوالي ٩٠ في المائة من الغذاء بتكلفة تتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ مليون دولار في السنة. وارتفاع تكاليف الإنتاج وشحّ المياه يعيقان التنمية الزراعية. إلا أن الحافز على تحسين الزراعة ما زال قائما. فالأراضي الزراعية على وجه الخصوص معفاة من الضرائب، والضريبة المفروضة على الدخل الزراعي تقل عن الضريبة المفروضة على الدخل من مصادر أخرى، والمعدات الزراعية المستوردة معفاة من رسوم الإنتاج بنسبة ٥٠ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، يقدّم عدد من البرامج المحلية والاتحادية المساعدة للتنمية الزراعية.

١٨ - وفيما يتعلق بمصائد الأسماك، عقد مجلس إدارة مصائد الأسماك في البحر الكاريبي اجتماعات في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ في سانت كروا للوقوف على انطباعات الجمهور عن خطة معدّلة لإدارة مصائد الأسماك في الإقليم. والجانب المركزي لعمل المجلس في جزر فرجن هو وضع نقاط مرجعية لتحديد ما إذا كان هناك إفراط في صيد الأسماك، وعلى وجه الخصوص ما إذا كانت هناك طريقة لإدارة صيد ملكات المحار والسمك الشعابي وسرطان البحر الشائك بمستويات مستدامة. وترمي الجهود الحالية إلى إنشاء ''ساحات بحرية'' محمية (انظر الفقرة ٤٧) وزيادة الأرصدة السمكية وتشجيع صيادي الأسماك التجاريين على صيد

السمك على مسافات بعيدة من الشاطىء. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٢، حصلت منظمة حفظ الطبيعة على هبة قيمتها ٠٠٠ ١٦٢ دولار من المؤسسة الوطنية للأسماك والحياة البرية لدراسة المواقع الرئيسية لسرء الأسماك في الإقليم بغية تحسين إدارة المياه وتحسين مصائد الأسماك. وفيما يتعلق بالبنية الأساسية لمصائد الأسماك، افتُتحت في سانت كروا في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٢ سوق ميد آيلاند الجديدة للسمك التي بلغت تكلفتها ٠٠٠ ٢٠٥ دولار والتي تتيح لصيادي السمك بيع صيدهم في ظروف تراعي النظافة بدلا من بيعها في أكشاك غير مرخص لها على قارعة الطريق. وبدأ في شهر آب/أغسطس تجديد رصيف فريدركستين لصيادي السمك الذي حطّمه إعصار جورج عام ١٩٩٨. ولكن ورد أن العمل قد تأخر بسبب الصعوبة في الحصول على الدعائم اللازمة[١٥].

٢ - التصنيع والصناعة

١٩ - يوفّر نظام تجاري الحوافز للتصنيع حيث يكفل مزايا فريدة لجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. فالأصناف المجمّعة في الإقليم يمكن تصديرها دون رسوم جمركية إلى الولايات المتحدة، حتى لو كانت نسبة المكونات الأجنبية فيها الخاضعة للرسوم الجمركية تصل إلى ٧٠ في المائة من قيمة تلك الأصناف. وتشمل الحوافز الأخرى إعفاء شركات التصنيع الجديدة من ٩٠ في المائة من الضرائب المفروضة على دخل الشركات المحلية لمدة تتراوح بين ١٠ و ١٥ سنة. وتتضمن السلع المصنّعة للتصدير الساعات والمنسوجات والأجهزة الإلكترونية والمستحضرات الصيدلانية والرّم الذي يحقق ١٥ في المائة من إيرادات الإقليم من الصادرات.

٢٠ - وتضاءلت فرص التوظيف في قطاع التصنيع في السنوات الأخيرة، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى إغلاق عدة منشآت لتجميع الساعات في الإقليم في نهاية التسعينات. وفي عام ٢٠٠٠، أقرّ الكونغرس في الولايات المتحدة تشريعا تقدّم به مندوب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة لتوسيع نطاق الائتمانات الاتحادية لضمان الأجور، والتي صُمّمت أساسا لقطاع صناعة الساعات في الإقليم، بحيث تشمل شركات تصنيع الحُلي. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، مدّد الكونغرس العمل بهذا التشريع لمدة ثماني سنوات إضافية، حتى عام ٢٠١٥، ووسّع نطاقه. ووفقا للحاكم تيرنبول، انتقلت أربع شركات لتصنيع الحُلي من الولايات المتحدة إلى الإقليم منذ عام ١٩٩٩. وهناك شركة أخرى تعتزم الانتقال إلى الإقليم في المستقبل القريب[١٦].

٢١ - وتسيطر على القطاع الصناعي مصفاة هيس للنفط (سانت كروا)، وهي واحدة من أكبر المصافي في نصف الكرة الغربي، وتستخدم ٠٠٠ ٢ عامل. وفي عام ١٩٩٨، أقامت

شركة هيس للنفط مشروعا مشتركا بنسبة ٥٠ في المائة مع شركة بتروليوس دي فنزويلا لامتلاك المصفاة وتشغيلها. وأُطلق على الشركة الجديدة اسم هوفنسا، وهي شركة محدودة المسؤولية. وتستطيع المصفاة تكرير حوالي ٠٠٠ ٤٤ برميل من البنزين والمنتجات النفطية الأخرى في اليوم. ووحدة التكويك الجديدة التي أُقيمت بتكلفة بلغت ٦٠٠ مليون دولار، وبدأت العمل في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٢، تمكّن المصفاة من تكرير صنف من النفط الخام أرخص سعرا وأكثر لزوجة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، رصدت هيئة المالية العامة في الإقليم لمشروع التكويك أموالا على شكل سندات لأنشطة القطاع الخاص تصل إلى ٢٧,٥ مليون دولار[١٧]. وأعلن الحاكم في خطابه عن حالة الإقليم عن خطط وضعتها شركة هوفنسا لإقامة وحدة لنزع الكبريت في المصفاة تكلفتها ٦٥٠ مليون دولار من أجل الامتثال للمعايير التي ينص عليها قانون الهواء النظيف الاتحادي.

٣ - السياحة

٢٢ - يحقق قطاع السياحة ما يزيد على ٧٠ في المائة من الناتج الإجمالي للإقليم ويستخدم زهاء ثلثي القوة العاملة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وتظهر الإحصاءات التي نشرها مكتب جزر فرجن للبحوث الاقتصادية أن عدد السياح الذين قدموا إلى الإقليم خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٢ انخفض بنسبة ٧,٨ في المائة بالمقارنة مع الفترة نفسها في عام ٢٠٠١. ويبدو أن سانت كروا هي التي تأثرت أكثر من غيرها، إذ انخفض عدد القادمين عن طريق الجو بنسبة ١١ في المائة في النصف الأول من السنة وانخفض عدد القادمين على متن السفن السياحية بنسبة ٢٨,٧ في المائة (على ما يبدو بسبب إلغاء بعض الرحلات البحرية السياحية نظرا للشواغل بشأن معدلات الجريمة المرتفعة في الجزيرة). غير أنه في الفترة نفسها، انخفض عدد القادمين عن طريق الجو إلى سانت توماس وسانت جون بنسبة ٤,٤ في المائة، في حين انخفض عدد القادمين على متن السفن السياحية بنسبة ٨,٧ في المائة. وأشارت وسائط الإعلام إلى أن ممثلي قطاع الفنادق صرّحوا بأن حالة قطاع السياحة هي أفضل مما هو متوقع بالرغم من الهبوط الذي توقّعته هذه الصناعة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١[١٨].

٢٣ - وتناول الحاكم قطاع السياحة في خطابه عن حالة الإقليم في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ حيث ذكر أن الإقليم زاد من إعلاناته السياحية وميزانية التسويق بأكثر من ٤٠٠ في المائة منذ عام ١٩٩٩ وإنه بحاجة إلى الاستثمار بحكمة في هذا القطاع الذي يتسم بتنافسية شديدة. وفي هذا الخصوص، واصلت إدارته الدعوة إلى إقامة هيئة للسياحة يُمثّل فيها جميع أصحاب المصالح بإنصاف وعلى قدم المساواة.

٢٤ - وأفاد الحاكم أيضا بأن معظم الاستثمار في السياحة ما زال موجها إلى إنعاش اقتصاد سانت كروا الذي أُصيب بالانكماش بعد إعصار هوغو عام ١٩٨٩. وبعض البنى الأساسية متوافرة، من قبيل مطار سانت كروا الذي جرى توسيعه حديثا (انظر الفقرة ٢٩) بحيث يتيح هبوط الطائرات الضخمة، ومجمّع فندق وكازينو روبين باي. وهناك خطط أيضا لبناء مركز للمؤتمرات في الجزيرة تكلفته ٣٥ مليون دولار، وترويج ما يزيد على بليون دولار من استثمارات القطاع الخاص في السياحة، وإقرار تشريع بإنشاء شركة التنمية الأثرية لسانت كروا من أجل إعادة تطوير الأحياء الأثرية في كريستيانستيد وفريدريكستيد. ومن شأن هذه الخطوات جميعها أن تزيد عدد الزائرين لسوقي المبيت والمؤتمرات مما يحقق إيرادا وفيرا. ومن الضروري إعادة الرحلات البحرية السياحية والانتهاء من إصلاح الواجهات البحرية والممرات الخشبية. وفيما يتعلق بسانت توماس، أبرز الحاكم التوسع الذي أُنجز مؤخرا لفندق ريتز كارلتون بتكلفة ٧٥ مليون دولار ومشروع بوتاني باي بتكلفة ١٦٥ مليون دولار الذي من المقرر أن يبدأ العمل فيه في مطلع عام ٢٠٠٣. وأعلن أيضا أن المالكين الجدد لفندق ياخت هافن طلبوا إذنا بهدم الإنشاءات التي تضررت من الإعصار وبناء فندق جديد ومجمّع للمحلات التجارية والمكاتب وتجديد حوض رسو السفن في منطقة مرفأ شارلوت أمالي، بالتعاون مع شركة ويست إنديان.

جيم - المالية العامة

١ - الخدمات المالية المحلية

٢٥ - تفيد آخر المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة (انظر A/AC.109/2076، الفقرتان ١٢ و ١٣) بأن الودائع في المؤسسات المالية الرئيسية الثماني العاملة في الإقليم تجاوزت ١,٢ بليون دولار في عام ١٩٩٥. وتمثّل الودائع لأجل، الموجودة بشكل رئيسي في غير مصارف الولايات المتحدة، ٢٥ في المائة من مجموع الودائع. وتقدم المصارف مجموعة كاملة من الخدمات المالية إلى الأشخاص والشركات. ويتولى المجلس المصرفي للإقليم الذي يرأسه نائب الحاكم مهمة تنظيم جميع المصارف. وتخضع مصارف الولايات المتحدة العاملة في الإقليم أيضا من حيث التنظيم والتأمين إلى قانون الولايات المتحدة ومؤسساتها.

٢٦ - ويتوافر التأمين عن طريق الوكلاء الذين يمثّلون شركات التأمين الدولية الرئيسية. وينظم صناعة التأمين نائب الحاكم بوصفه مفوض التأمين. ومعظم بوالص التأمين المعمول بها تحمي أصحاب المنازل والمؤسسات التجارية من الأضرار الناجمة عن الإعصار والفيضان. وفي شهر آب/أغسطس ٢٠٠٢، صرّح نائب الحاكم لوسائط الإعلام بأن التحدي المطروح بعد

زيادة أقساط التأمين إثر أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ هو الحفاظ على التغطية التأمينية بالأسعار التي يستطيع العامل العادي تحملها[١٩].

٢ - المالية الدولية

٢٧ - في تقرير صادر في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أدرجت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في قائمة تضم ٣٥ ولاية قضائية تستوفي المعايير التقنية للملاجئ الضريبية (انظر A/AC.109/2002/4، الفقرة ٣١). وفي شهر آذار/مارس ٢٠٠١، عقدت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي اجتماعات مع السلطات المحلية لمناقشة المسألة معها مباشرة. وبعد ذلك بعام، أُعلن في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٢ أن المنظمة شطبت الإقليم من قائمتها. واستنادا إلى بيان صادر عن المنظمة نقلته وسائل الإعلام، ''تستوفي جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة إلى حد كبير متطلبات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يتعلق بالشفافية وهي ملتزمة، في الحالات المخالفة لذلك، بإعادة النظر في معاييرها الخاصة بتصنيف أو مراجعة الحسابات كي تكفل، بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، احترام المعايير التي من المقرر أن تضعها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي''[٢٠].

دال - النقل والاتصالات

٢٨ - في الإقليم خمسة مرافق رئيسية لرسو السفن يمكن أن تستوعب سفن الرحلات السياحية وبعض المراكب الأخرى. وتوجد ثلاثة أرصفة في سانت كروا، وهي ساوث شور وغالوز باي وفريدريكستد . ويوجد الرصيفان الآخران في سانت توماس، ويتمثلان في المرافق التي تديرها في كراون باي هيئة الموانىء في جزر فرجن، وهي وكالة حكومية شبه مستقلة ذاتيا، إلى جانب المرافق التي تملكها شركة ويست إنديان. والمشاريع الإنتاجية التي ما زال يتعيّن تنفيذها، والمذكورة في ميزانية عام ٢٠٠٢، على النحو التالي: في سانت توماس، إنشاء حوض لرسو العبّارات والسفن في مرفق ريد هوك البحري، ومواصلة رفع الطمي من أعماق المرفأ، وتحسين واجهة شارلوت أمالي البحرية، وتوسيع رصيف كراون باي لرسو السفن؛ وفي سانت كروا، توسيع رصيف غالوز باي لرسو السفن؛ وفي سانت جون، بناء مرفق ميناء إنيغد بوند التجاري الذي طال انتظاره بقيمة ١٦ مليون دولار.

٢٩ - وتتولى هيئة الموانئ تشغيل مطارين دوليين هما مطار سيريل إ. كينغ في سانت توماس ومطار هنري رولسن في سانت كروا. ويتضمن مشروع توسيع مطار سانت كروا، الذي أُنجز في عام ٢٠٠٢، إنشاء محطة طرفية للركاب وبرج مراقبة جديدين وجعل طول

مدرج الطائرات ١٠ ٠٠٠ قدم، مما سيتيح للطائرات الضخمة أن تتوجه مباشرة إلى سانت كروا من الولايات المتحدة وكندا وأوروبا وأمريكا الجنوبية.

هاء – المرافق العامة والمياه والصرف الصحي

٣٠ – تولَّد الكهرباء بالحرارة باستخدام الوقود المستورد. وتقدّم هيئة المياه والكهرباء الخدمات إلى زهاء ٤٧ ٠٠٠ مستهلك. وتقع المرافق الرئيسية لتوليد الكهرباء في سانت توماس وسانت كروا. وهناك مرفق احتياطي في سانت جون.

٣١ – ونظرا لأن إمدادات المياه العذبة محدودة، تُستخدم المياه المالحة بشكل واسع في الأغراض غير المنزلية، بما في ذلك مكافحة الحرائق وتصريف مياه المجاري. وتقوم هيئة المياه والكهرباء بتحلية المياه وتجميع مياه المطر للاستخدام المنزلي. وتنتج محطة لتحلية المياه في سانت توماس ٤,٤٥ مليون غالون يوميا. وتوفّر الآبار، وخاصة في سانت كروا، بقية إمدادات المياه العذبة اللازمة. ونظرا لارتفاع تكلفة الماء، يبلغ متوسط الاستهلاك اليومي للشخص الواحد ٥٠ غالونا في اليوم، أي ثلث متوسط الاستهلاك في الولايات المتحدة.

٣٢ – وتحتاج نظم تصريف النفايات في الإقليم إلى تحسين عاجل. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أفاد الحاكم بأن مواقع دفن القمامة تفيض بالنفايات، وأن شبكات المجاري عتيقة وكثيرا ما تتعطل، وأن الإقليم ينتهك بشكل متزايد القوانين البيئية الاتحادية ويواجه ذلك بفرض غرامات باهظة. وبالإضافة إلى ذلك، أمرت هيئة الطيران الاتحادية بإغلاق موقع دفن القمامة الحالي ''أنغيا'' في سانت كروا بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ نظرا لما تسببه الطيور التي تعيش على القاذورات وحرائق القمامة من مخاطر على حركة الطيران في مطار هنري إ. رولسن المجاور. وفي مطلع عام ٢٠٠٢، وضعت لجنة الأشغال العامة خطة لإغلاق موقع دفن القمامة وطلبت من الشركات أن تتقدّم بعطاءات للقيام بذلك. ولكن واجهت الخطة عدة تأخيرات إدارية. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، مددت هيئة الطيران الاتحادية للحكومة المهلة الزمنية المحددة للإغلاق طالما تلتزم بجدول زمني جديد لبناء مرفق مؤقت لتحزيم وتغليف النفايات في موقع دفن النفايات خلال عام ٢٠٠٣[٢١]. ومما يدعو إلى القلق أيضا نظام تصريف مياه المجاري في الإقليم الذي يعاني من العجز وغالبا ما يتسبب في إطلاق مياه المجاري غير المعالَجة في البحر الكاريبي. ووفقا للحاكم، يُحرز تقدّم في هذا الخصوص حيث أُنجز مؤخرا مرفقان جديدان لمعالجة مياه المجاري في مانغروف لاغون في سانت توماس وفي كروز باي في سانت جون. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، تفاوضت الحكومة المحلية أيضا مع الوكالات الاتحادية بشأن إقامة مرفقين إضافيين لمعالجة مياه المجاري في سانت كروا ومطار لاغون. ويحقق هذان المشروعان، اللذان سيموّلان من المنح المقدمة

من وزارة الداخلية وإيرادات الضريبة المفروضة على الرّم، امتثال جزر فرجن امتثالا كاملا لقانون المياه النظيفة الاتحادي للمرة الأولى منذ ٢٥ سنة. ولكفالة توفير الموارد اللازمة لمعالجة الشواغل البيئية، دعا الحاكم في خطابه عن حالة الإقليم في عام ٢٠٠٣ إلى إقرار تشريع لإنشاء هيئة مستقلة لتصريف النفايات الموجودة في الجزر.

خامسا – المسائل العسكرية

٣٣ – استنادا إلى آخر المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة (انظر الفقرة ١٩ من A/AC.109/2014)، يحتفظ أسطول الولايات المتحدة حاليا بمحطة للمعايرة الرادارية ولسبر الصدى وبمقر لمحطة للتتبع تحت سطح الماء. وثمة مراكز تجنيد دائمة للقوات المسلحة ومفرزة لحرس السواحل التابعين للولايات المتحدة في جزيرة سان توماس. ويرأس الحرس الوطني لجزر فرجن جنرال معاون يعينه رئيس الولايات المتحدة. وما زال الإقليم يشكل ميناء تتردد عليه سفن الولايات المتحدة وحلفائها. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، نظمت وكالة استخبارات وزارة الدفاع التابعة للولايات المتحدة زيارة إلى الإقليم قام بها ٤١ ملحقا عسكريا منتدب لسفارات أجنبية في واشنطن لدى الإقليم، وأحاطتهم علما، كما تفيد التقارير بدور جزر فرجن في عمليات مكافحة المخدرات، وأنشطة مكافحة الإرهاب والدفاع عن حدود الولايات المتحدة[٢٢].

سادسا – الأحوال الاجتماعية

ألف – الأيدي العاملة

٣٤ – يتعين على أصحاب العمل في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة اتباع قوانين العمل الاتحادية والخاصة بالإقليم مثل قوانين الحد الأدنى للأجور وساعات العمل ومعايير السلامة والصحة المهنية وتسديد الضمان الاجتماعي والتأمين ضد البطالة. وفي السنوات الأخيرة، ركزت الحكومة على خفض العمالة في جميع فروع الحكومة الثلاثة وفي الوقت نفسه، تشجيع الأعمال الحرة والاستثمار لخلق فرص عمل جديدة. ومع ذلك، كشفت إحصاءات العمالة الصادرة عن وزارة العمل لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ عن معدل بطالة متنام قدره ٩,٧ في المائة ووجود ٤ ٦٩٠ شخصا يبحثون عن عمل – ٢ ٦٠٠ منهم في سانت كروا و ٢ ٠٩٠ في سانت توماس وسانت جون. وتعكس الأرقام عدد الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم ويبحثون فعليا عن عمل عن طريق وزارة العمل، إلا أنها لا تشمل أولئك الذين توقفوا عن استلام استحقاقات البطالة. وفي سانت كروا، كان معدل البطالة بالنسبة لأيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، ما مقداره ١٢ في المائة، أي ضعف المتوسط القومي وأعلى معدل بطالة في الجزيرة لثماني سنوات. ووفقا لما ذكره

مفوض إحصاءات العمل، فإن العوامل الرئيسية وراء ارتفاع البطالة في سانت كروا هي التذبذب الاقتصادي على مستوى الدولة، والتسريح الأخير لـ ٦٠٠ عامل بناء من مصنع هوفينا للكوك بعد أن فرغوا من بنائه، بالإضافة إلى قرار بعض خطوط الملاحة السياحية بالتوقف عن إرساء السفن في فريدريكستيد. وتتوقع وزارة العمل نشوء فرص عمل جديدة في عام ٢٠٠٣ عندما يبدأ بناء البنية التحتية المبرمجة للسياحة[٢٣].

باء – التعليم

٣٥ – التعليم إجباري ومجاني لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سن الخامسة والنصف والسادسة عشرة. وتتولى وزارة التعليم بالإقليم إدارة ٣٢ مدرسة في سانت توماس و ١٤ مدرسة في سانت كروا ومدرستين في سانت جون. **وأظهرت بيانات تعداد عام ٢٠٠٠ التي صدرت في شباط/فبراير ٢٠٠٢ أن مجموع التلاميذ الملتحقين بالمدارس في الثالثة من العمر وما فوق يبلغ ١١٩ ٣٢ تلميذا، منهم ٥٢,٥ في المائة في المدارس الابتدائية و ٢٣,٢ في المائة في الثانويات و ٩ في المائة في الكليات أو الجامعات. وأفاد التعداد أيضا أن ٦٠,٦ في المائة من السكان الذين هم في الخامسة والعشرين وما فوق حائزون على شهادات ثانوية في حين أن ١٦ في المائة منهم حائزون على شهادات بكالوريوس وما فوق.**

٣٦ – ولجامعة جزر فرجن حرمان جامعيان في سانت توماس وسانت كروا ونحو ٢ ٥٠٠ طالب متفرغ وغير متفرغ. وتقدم الجامعة، وفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، درجات بكالوريوس في ٣٣ مجالا ودورات دراسية للماجستير في مجالات التعليم، وإدارة الأعمال، والإدارة العامة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، سن مجلس الشيوخ بالإقليم تشريعا لإنشاء كلية للأبحاث والتكنولوجيا في سانت كروا. وبالرغم من تأخر البناء بسبب الجدل الذي أثير حول استخدام الأراضي الزراعية لهذا المشروع، فقد أكد الحاكم، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، الحاجة إلى تعيين شركات متخصصة جديدة لبدء العمل في كلية التكنولوجيا المزمع بناؤها.

٣٧ – ومن المسائل المثيرة للقلق في السنوات الأخيرة ارتفاع معدلات ترك الدراسة في الإقليم. وبينت البيانات التي نشرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ في تقرير ''تعداد الأطفال''، الصادر عن المؤسسة المجتمعية لجزر فرجن، أن معدل ترك الدراسة المرتفع بلغ ١٦,٩ في المائة في عام ٢٠٠٠، حيث انخفض على نحو ملحوظ من ٢٢ في المائة في عام ١٩٩٧، إلا أنه ما زال أعلى من المتوسط القومي البالغ ١٠ في المائة. وفي الوقت نفسه، ارتفعت أعداد الشباب الذين لا ينتظمون في الدراسة ولا يعملون من ٥,٤ في المائة في عام

١٩٩٧ إلى ١٢,٦ في المائة في عام ٢٠٠٠ مما كشف، وفقا للتقرير، عن حرمان شباب جزيرة فرجن من حق شرعي هام وعن ارتباط ذلك بالزيادة في الفقر وجرائم الأحداث[٢٤]. أما فيما يتعلق بمستويات الدراسة في المدارس العامة للإقليم، فإن نتائج الصف الرابع في المواضيع الأساسية أقل من المتوسط القومي وفقا للاختبارات التي أجراها المركز الوطني للإحصاءات الخاصة بالتعليم في جميع أنحاء البلد (انظر الفقرة ٤٣ من A/ AC.109/2002/4).

٣٨ - وقد ظل الحاكم يتحدث خلال السنوات الماضية، عن التعليم بوصفه من أولى أولويات إدارته. وأصبحت هذه المسألة أكثر إلحاحا في عام ٢٠٠٢ بعد أن فقدت أربع من المدارس الثانوية العامة في الإقليم اعتمادها لدى رابطة الولايات الوسطى للجامعات والمدارس. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، ذكر الحاكم أنه سيعمل شخصيا على مواصلة الجهود لاستعادة الاعتماد لتصحيح أوجه القصور في المجالات التي حددتها الرابطة، وهي تطبيق اللامركزية في الإدارة ومعدلات حضور التلاميذ وتغيب المعلمين وإنشاء مجموعة كافية من المعلمين البديلين. ووفقا لما ذكره الحاكم، فإن الإقليم يتقيد بكل أجل محدد لإجراء عمل تصحيحي: فقد رفعت مرتبات المعلمين، وتم إيجاد أموال لتطبيق لامركزية في الإدارة، وتم نقل سلطة التوظيف في المجالات الهامة إلى وزارة التعليم وأدخل نظام استخدام التكنولوجيا والتداول عن طريق الفيديو لتعزيز التدريس. ويتوقع الحاكم أن تتم استعادة الاعتماد بحلول أوائل عام ٢٠٠٤.

جيم - الصحة العامة

٣٩ - يقدم مستشفى روى ل. شنايدر في سانت توماس خدمة عامة ويضم ١٦٩ سريرا. ويضم مستشفى الحاكم خوان ف. لويس في سانت كروا ١٢٠ سريرا. ويوجد أيضا في سانت كروا مستشفى خاص يضم ١٦ سريرا. وفي حين تتحمل وزارة الصحة المسؤولية العامة عن المراكز الصحية، فقد أنشأ التشريع المسنون في عام ٢٠٠٠ إدارة شبه مستقلة للمستشفيات الكبرى. فقد نال مستشفى الحاكم خوان ف. لويس في سانت كروا في تموز/يوليه ٢٠٠١ علامات عالية واعتمادا مبدئيا لدى اللجنة المشتركة لاعتماد منظمات الرعاية الصحية، وهي منظمة مستقلة، تقيم مراكز الرعاية الصحية في جميع أنحاء الولايات المتحدة. فاعتماد المنظمات لدى هذه اللجنة يمكن المستشفيات من الاحتفاظ بأهليتها للحصول على مخصصات "Medicare" كما أنه يجذب الوكالات التي تعطي المنح، والجهات المانحة، والفنيين ذوي المؤهلات العالية، وما زال مستشفى روي ل. شنايدر يحتاج إلى إجراء بعض التحسينات اللازمة ليتقدم لهذا الاعتماد.

٤٠ - وخلال عام ٢٠٠٢، استمرت الجهود المبذولة لإنشاء أحدث مركز طال انتظاره للعناية بالسرطان داخل مستشفى شنايدر لتقليل حاجة المرضى لأن يعالجوا خارج الجزيرة. ويتم تمويل المشروع بمبلغ ٥,٨ مليون دولار من عائدات تسوية التبغ في الإقليم، ومليوني دولار من الأموال التي جمعتها منظمة شركاء من أجل الصحة و ١,٧ مليون دولار خصصتها الهيئة التشريعية في جزر فرجن للمساعدة في تعيين الموظفين. ومن المؤمل أن يبنى المركز خلال عام ٢٠٠٤. ومن المشاريع الرئيسية الأخرى التي يتوقع تطويرها في عام ٢٠٠٣ مرافق الصحة العقلية الجديدة لسانت توماس وسانت كروا ووحدة أمراض قلب ملحقة بمستشفى سانت كروا.

٤١ - وما زال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب يعتبر مشكلة صحية عامة خطيرة في الإقليم. وتفيد الاحصاءات الاتحادية التي استشهدت بها وسائط الإعلام أن جزر فرجن فيها رابع أعلى معدل إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب بين الولايات والأقاليم. ويشير تقرير الدراسة الاستقصائية لمراكز مكافحة الأمراض إلى أنه تم الإبلاغ عن أن ٢٤٨ مواطنا من جزر فرجن حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، مصابون بالإيدز في حين أن ١٩٨ مواطنا مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية. ومع ذلك، يعتقد أن كثيرين من هؤلاء المصابين بالفيروس لا يعلمون ذلك. ويأمل مسؤولو الصحة العامة المحليون في أن يتمكنوا من مواجهة التحدي القومي المتمثل في تقليل عدد الحالات الجديدة لفيروس نقص المناعة البشرية إلى النصف بحلول عام ٢٠٠٥، وفي الوقت نفسه رفع الوعي بين أولئك الذين لم يخضعوا لاختبار أو علاج. وحاليا، يحصل الإقليم على الأموال من خلال البرامج الاتحادية لاختبار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نفص المناعة المكتسب، وعلاجه والوقاية منه والتثقيف به وتقديم المشورة ومراقبته[٢٥].

٤٢ - ومن المسائل الصحية المتعلقة بالإدارة التي ظلت مطروحة للنقاش لعدة سنوات الحد الأقصى التشريعي المفروض على عمليات السداد الاتحادية للرعاية الصحية المقدمة للفقراء الذين لا يتلقون تأمينا في الإقليم والجهود التي تبذلها حكومة الإقليم ومندوبها في الكونغرس لإلغاء هذا الحد الأقصى. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بدأ ممثلو مستشفي الإقليم، والمندوب في الكونغرس ورئيسي المركز الاتحادي لـ "Medicare" و "Medicaid" اجتماعات في واشنطن لإيجاد سبل لتخفيف العجز المالي في الإقليم بعد دفع تكاليف المعالجة العالية للأعداد المرتفعة من المرضى الذين ليس لديهم تأمين صحي. وتم تقديم طلبات الحصول على منح لاستيفاء الحد الأقصى الاتحادي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢[٢٦].

دال – حقوق الإنسان والمسائل المتصلة بها

٤٣ – في عام ١٩٩٧، رفع أكثر من ٣ ٠٠٠ مزارع من السود في الإقليم دعوى جماعية ضد وزارة الزراعة في الولايات المتحدة، ادعوا فيها أن الوزارة تمارس التمييز ضد المزارعين السود في توزيعها للقروض. وسويت القضية لصالح المزارعين في عام ١٩٩٩. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، تضافر أهالي سانت كروا في إقامة دعوى جماعية واسعة النطاق ضد الوزارة مدعين أن مكتب التنمية الريفية فيها يمارس التمييز المنتظم ضد السود والمنحدرين من أصل اسباني الذين يحاولون الاشتراك في برامجها المتعلقة بتقديم القروض والمنح السكنية. وسوت الوزارة القضية بأن وافقت على دفع تعويضات وشطب أي ديون. (انظر الفقرة ٥٠ من A/AC.109/2002/4). ولم يتم تقديم أي مسائل مماثلة منذ ذلك الحين.

هاء – الجريمة ومنع الجريمة

٤٤ – ارتفاع معدل الجريمة أمر يثير القلق في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. فاستنادا إلى التقرير الموحد عن الجريمة الصادر عن مكتب التحقيقات الفيدرالي، سجلت الجزر في عام ٢٠٠١، ٣٠ قضية قتل، مما جعل معدل حوادث القتل للفرد الواحد في الإقليم يعادل خمسة أمثال المعدل الوسطي الوطني. وتورد وسائط الإعلام المحلية أيضا حالات عنف مترلي وإساءة معاملة أطفال متكررة. وقد اعترفت الحكومة بأن معدل الجريمة العالي يحبط الجهود المبذولة لزيادة السياحة وتحسين الاقتصاد. وقد سن مجلس الشيوخ في عام ٢٠٠١ تشريعا يشدد العقوبات المفروضة على المجرمين الذين يلقى القبض عليهم وفي حوزتهم أسلحة نارية غير مشروعة، كما تضافر المدعون العامون المحليون مع مكتب المدعي العام في الولايات المتحدة لإعمال مبادرة جديدة أطلق عليها اسم ''مشروع النفي'' وذلك لإزالة الأسلحة غير المشروعة من المجتمع المحلي. وفي خطابه الأخير عن حالة الإقليم، ذكر الحاكم أن عام ٢٠٠٢ شهد زيادة غير مقبولة في جرائم العنف بما في ذلك القتل والسرقة وأن معظم جرائم العنف قام بها نفس المجرمين وأن معظمها كانت تتعلق بالمخدرات. ووصف الحاكم الجهود المستمرة لزيادة عدد ضباط الشرطة، خاصة في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الجريمة في المناطق السياحية، وإقامة شرطة مجتمعية، وتكنولوجيا جديدة وأساليب صارمة لإنفاذ القوانين.

٤٥ – واستنادا إلى سلطات الحكومة والشرطة، يشكل مرور المخدرات غير المشروعة عبر الإقليم سببا رئيسيا في الكثير من جرائم العنف. وفي عام ١٩٩٤، سمي مكتب السياسة الوطنية لمكافحة المخدرات جرز فرجن التابعة للولايات المتحدة، إلى جانب بوتوريكو، منطقة اتجار بالمخدرات عالية الشدة. وفي آب/أغسطس ٢٠٠١، انتخب المدعي العام في جزر فرجن لرئاسة دورية لفرقة العمل التابعة لمنطقة الاتجار بالمخدرات العالية الشدة، فترأس

بذلك مجلسا تنفيذيا مشكلا من وكالات إعمال القانون المحلية والاتحادية، من الإقليم وبورتوريكو. وتهدف فرقة العمل إلى التقليل من تهريب وبيع المخدرات والأسلحة، وغسل الأموال، وما يتصل بذلك من جرائم العنف.

٤٦ - وسانت كروا تقع إصلاحية للراشدين، وهي سجن غولدن غروف، الذي يأوي نحو ٦٠٠ سجين. وكان من شأن توسيع السجن التي كلفت ٢٦ مليونا وأكملت في شباط/فبراير ٢٠٠١ أن يسمح بعودة ١٤٦ سجينا كانوا محجوزين في أراضي الولايات المتحدة الرئيسية بسبب الازدحام. ودفعت هذه الخطوة الحكومة الاتحادية لإلغاء دين الإقليم البالغ ١٠ ملايين دولار الذي يمثل تكلفة الحبس في الأراضي الرئيسية. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٢، أعلن النائب العام في جزر فرجن أن الإقليم سيأخذ منحة من وزارة العدل التابعة للولايات المتحدة لتوفير التعليم والتدريب للمساجين الذين سيفرج عنهم. وقال النائب العام إن هذه المنحة ستستخدم للتقليل من حالات الانتكاس إلى الإجرام مرة أخرى بين السجناء الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ٢٥ سنة[٢٧].

سابعا - البيئة

ألف - حماية الموارد الطبيعية

٤٧ - يواجه النظام الإيكولوجي لجزر البحر الكاريبي، حسبما جاء في تقرير وكالة حماية البيئة لعام ١٩٩٨ عن حالة البيئة في المنطقة ٢، المخاطر لا بسبب الكوارث الطبيعية كالأعاصير فحسب، بل وبسبب التأثيرات البشرية مثل مياه الصرف غير المعالجة بطريقة صحيحة، وتحويل مساحات شاسعة من الأراضي وإزالة الأشجار فيها، والإفراط في صيد الأسماك، والأنشطة المتصلة بالسياحة. وفي المقابل، تصبح حماية الأنظمة الإيكولوجية هامة إذا أريد للسياحة المدرة للدخل أن تستمر. ولشعبة حماية البيئة الكاريبية، التابعة للوكالة، مكتب في سانت توماس تعمل منه مع الوكالتين الاتحادية والمحلية معا لمعالجة المشاكل المزمنة، مثل فقدان النظام الإيكولوجي، وسوء اختيار أماكن طرح النفايات، فضلا عن الآثار المدمرة للأعاصير. ويشكل التخلص من النفايات الصلبة ومياه المجارير مشكلة بيئية خطيرة في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (انظر الفقرة ٣٢). يضاف إلى ذلك أن الشُعب المرجانية، كتلك الموجودة قرب خليج سولت ريفر في سانت كروا، تعتمد على نباتات المنغروف ومستعمرات الحشائش البحرية على امتداد الساحل لحمايتها من الانجراف بمياه الأمطار. ووفقا لتقرير علمي نشر في مجلة "Environmental Conservation" ونقلتها وسائل الإعلام المحلية في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، تعد حماية البيئة فورا وعلى نطاق واسع أمراً جوهرياً وذلك لأن "مجموعة من أوجه الخلل الطبيعية والبشرية أدت إلى تدهور نباتات المنغروف

ومستعمرات الحشائش البحرية و الشُعب المرجانية المحيطة بجزر فرجن، ويبدو أن مصائد الأسماك على وشك الانهيار"[٢٨].

٤٨ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، وقّع الرئيس السابق كلينتون، قبل تركه منصبه بأيام مرسوما يقضي بإقامة المعلم الوطني الجديد لشُعب جزر فرجن المرجانية في الأراضي المغمورة قبالة سان جون. وقد عزز هذا القرار حماية المنتزه الوطني لجزر فرجن الذي أنشئ عام ١٩٥٦ وجرى توسيعه في عام ١٩٦٢[٢٩]. ويغطي هذا المعلم مساحة ٠٠٠ ١٢ فدان قبالة سان جون، كما يزيد مساحة المعلم الوطني لشُعب جزيرة بك المرجانية الواقعة قبالة سانت كروا، من ٩٠٠ إلى ٠٠٠ ١٨ فدان. وأفادت تقارير إعلامية في ذلك الحين بأن هذا التدبير أثار جدلا في الإقليم لا سيما بين صائدي الأسماك للأغراض التجارية، الذين ادعوا أن مصادر رزقهم ستتأثر به من جراء الحظر المفروض على صيد الأسماك ورسو الزوارق في المنطقة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أصدر مكتب المحاسبة العام الفتوى التي طال انتظارها، والتي طلبتها المندوبة الإقليمية لدى الكونغرس، دونا كريستيانسن، بشأن ملكية الأراضي المغمورة. وخلصت إلى أن المتحف الوطني لشعب جزيرة باك والمتحف الوطني للشعب المرجانية هما من الأملاك الاتحادية. وبعيد ذلك، كررت المندوبة كريستيانسن ضرورة قيام تنسيق وثيق بين المسؤولين الفيدراليين والمحليين بشأن إدارة المناطق وشددت على ضرورة توفير شيء من الحماية للأشخاص الذين يعتمدون في رزقهم على المياه[٣٠].

باء - حالة الاستعداد للكوارث

٤٩ - تواجه جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة تكرر حدوث الأعاصير والفيضانات، بجانب وقوعها داخل نطاق مخاطر الزلازل. وتقدم الوكالة الاتحادية لإدارة الطوارئ برامج لتخفيف الآثار والتأهب والاستجابة وإزالة الآثار في الإقليم عبر وكالة جزر فرجن الإقليمية لإدارة الطوارئ. وبرغم ذلك، تتواصل المشاكل المالية التي تنشأ في الإقليم بسبب تكاليف إصلاح الأضرار مجتمعة التي أنزلتها أعاصير هوغو (١٩٨٩) ومارلين (١٩٩٥) وجور جيس (١٩٩٨) وليني (١٩٩٩) بالمنازل ومؤسسات الأعمال والمرافق والمباني التجارية، برغم المساعدة الاتحادية المقدمة عبر المنح والقروض، والمبالغ التي وزعتها الوكالة الاتحادية لإدارة الطوارئ، بين عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠، والتي قارب مجموعها ٥٠٠ مليون دولار. وقد سوت حكومة الإقليم مشكلة القروض الاتحادية التي تغطي إعصار هوغو، وتعمل الآن على اتخاذ تدابير مماثلة من أجل القروض التي تغطي إعصار مارلين (انظر الفقرة ١٣). وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وافقت لجنة مجلس شيوخ الولايات المتحدة للعمليات الحكومية على مشروع قانون يمنح جزر فرجن الحق في الانضمام إلى ميثاق المساعدة في إدارة الطوارئ على

المستوى الوطني، الذي يمنح كل عضو فيه إمكانية الحصول على المساعدة من الولايات أو الأقاليم الأعضاء الأخرى، في حالة وقوع كوارث، بالإضافة إلى المساعدة التي تقدمها الوكالة الاتحادية لإدارة الطوارئ.

ثامنا – المركز السياسي للإقليم في المستقبل

٥٠ – لم يتخذ أي إجراء هام بشأن المركز السياسي للإقليم منذ الاستفتاء الذي أُجري في عام ١٩٩٣. وفي ذلك الاقتراع، لم تدل سوى نسبة ٢٧,٤ في المائة من المقترعين المسجلين بأصواتها فيما يتعلق بهذه المسألة (أيدت نسبة ٨٠,٣ في المائة منهم الوضع الحالي، وأدلت نسبة ١٤,٢ في المائة بأصواتها لصالح الاندماج مع الولايات المتحدة، ونسبة ٤,٨ في المائة لصالح إنهاء سيادة الولايات المتحدة على الإقليم). ولم تعتمد النتيجة بسبب عدم بلوغ عدد المقترعين نسبة الـ ٥٠ في المائة المشترطة لذلك.

ألف – موقف حكومة الإقليم

٥١ – أدلى السيد كارلايل كوربن ببيان ، باسم حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أمام اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في جلستها السابعة التي عُقدت في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، ورد على الأسئلة التي طرحها عليه ممثلو كل أنتيغوا وبربودا وبابوا غينيا الجديدة وغرينادا وكوت ديفوار والرئيس (انظر A/AC.109/2002/SR.7). وأعرب في البيان عن أسفه لعدم وجود ممثلين عن أقاليم البحر الكاريبي التابعة للمملكة المتحدة في اللجنة الخاصة وأن جميع المناطق الإقليمية مشمولة في قرار واحد جامع. وثمة حاجة إلى مزيد من الإعلام لشعوب الأقاليم. وقال إنه يجب القيام بحملات إعلامية، مثل الحملة التي لقيت نجاحاً كبيراً في تيمور الشرقية، في جميع الأقاليم. وتضطلع الأمم المتحدة على نطاق المنظومة الأوسع بدور في هذا المجال. وقال إنه من الملائم أيضاً أن تتجلى البيانات الواردة من مؤسسات أخرى، مثل مصرف التنمية الكاريبي والجماعة الكاريبية، في قرارات الأمم المتحدة. أما بشأن القرار المتعلق بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، فقال إن نص القرار الذي صدر في السنة الماضية ما هو إلا تكرار للسنوات الماضية. وأن الإشارة إلى نتائج استفتاء عام ١٩٩٣ مضلل وينبغي مراجعتها بهدف حذفها. وفي الوقت نفسه، يجب أن يذكر النص التدابير التي اتخذتها الحكومة للتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية في الإقليم.

باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٢ – ذكر ممثل عن الولايات المتحدة في بيان أدلى به في الجلسة الثالثة والسبعين للجمعية العامة التي عُقدت في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ أنه لا يمكن للولايات المتحدة تأييد

مشروع القرار المتعلق بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. ففي تطبيق معيار ضيّق في مجال إزالة الاستعمار لم يأخذ مشروع القرار بالاعتبار الواقع المعقد للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وبالنسبة للولايات المتحدة فإن مصطلح ''غير المتمتعة بالحكم الذاتي'' يبدو غير ملائم للأقاليم التي في وسعها وضع دستورها الخاص، وتنتخب مسؤوليها العامين، ولديها ممثلون في واشنطن، وتختار مسارها الاقتصادي الخاص بها. وأشار إلى أن أحد الأقاليم الواقعة تحت إدارة الولايات المتحدة قد أجرى انتخابات في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢. وعلاوة على ذلك، قال إنه لا يمكن للولايات المتحدة الموافقة على ما ورد في مشروع القرار من أن مجرد وجود أنشطة وقواعد عسكرية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي يضر بحقوق شعب هذه الأقاليم ومصالحه. ولا يمكن للولايات المتحدة أن تؤيد المفهوم القائل بأنه لا يحق للدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ إجراءات وفقا لمصالح أمنها الوطني.

٥٣ - وعندما اختارت البلدان الاستقلال، حظيت بدعم الولايات المتحدة الكامل وهي تفخر أن ترحب بها كشركاء متساوين وتتمتع بالسيادة. أما الأقاليم التي لم تختر الاستقلال، فقد قامت الولايات المتحدة أيضاً بدعم حق الشعوب في تلك الأقاليم بالتمتع بحكم ذاتي كامل، بما في ذلك الحق في الانضمام والانتساب إليها بحرية. إذ يشمل العالم شعوبا وأماكن وظروفا سياسية مختلفة وهذا الثراء لا ينحصر في مسار واحد فقط. وترى الولايات المتحدة أنه لا ينبغي تطبيق معيار واحد لإزالة الاستعمار على كل إقليم وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى احترام اختيارات سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٤ - في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢، اتخذت الجمعية العامة، بدون تصويت، القرار ١٣٨/٥٧ باء، الفرع الحادي عشر الذي يخص جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بشكل محدد.

الحواشي

(١) استخلصت المعلومات المضمنة في ورقة العمل هذه من المعلومات التي أحالتها إلى الأمين العام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن مصادر منشورة أيضا.

(٢) وزارة داخلية الولايات المتحدة، مكتب شؤون الجزر، الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥.

(٣) مكتب الولايات المتحدة لتعداد السكان، بيان صحافي، ٣ تموز/يوليه ٢٠٠١.

(٤) صحيفة جزر فرجن ديلي نيوز، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠١.

(٥) معلومات مقدمة من مكتب مندوب جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في الكونغرس.

(٦) كلمة حالة الإقليم التي ألقاها المحافظ تشارلز ي. تورنبول في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وأعيد نشرها بالكامل في صحيفة سانت توماس سورس في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

(٧) صحيفة سانت توماس سورس، ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

(٨) المصدر نفسه، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

(٩) المصدر نفسه، ٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

(١٠) صحيفة جزر فرجن ديلي نيوز، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

(١١) وزارة الداخلية، مكتب شؤون الجزر، نشرة إعلامية، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

(١٢) صحيفة سانت توماس سورس، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

(١٣) وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، كتاب الوقائع العالمية، ٢٠٠٢.

(١٤) صحيفة سانت توماس سورس، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

(١٥) صحيفة جزر فرجن ديلي نيوز، ١١ حزيران/يونيه، ٧ و ١٣ آب/أغسطس و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

(١٦) صحيفة سانت توماس سورس، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

(١٧) المصدر نفسه، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

(١٨) المصدر نفسه، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٢.

(١٩) المصدر نفسه، ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢.

(٢٠) صحيفة جزر فرجن ديلي نيوز، ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٢.

(٢١) المصدر نفسه، ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

(٢٢) المصدر نفسه، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

(٢٣) صحيفة جزر فرجن ديلي نيوز، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وصحيفة سانت توماس سورس، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

(٢٤) صحيفة سانت توماس سورس، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

(٢٥) المصدر نفسه، ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٢، ومراكز مكافحة الأمراض، تقرير استطلاعي، المجلد ١٣، العدد ٢.

(٢٦) صحيفة سانت توماس سورس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ وصحيفة جزر فرجن ديلي نيوز، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

(٢٧) صحيفة سانت توماس سورس، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ و ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

(٢٨) المصدر نفسه، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

(٢٩) المكتب الصحافي للبيت الأبيض، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

(٣٠) صحيفة سانت توماس سورس، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.